

## ندوات افتراضية حول أهمية ادماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات والبرامج العامة

### الحلقة الأولى: سياسات الحماية الاجتماعية من منظور العدالة الاجتماعية

20 كانون الثاني / يناير 2021 – التوقيت: 13:00 - 15:00 بتوقيت بيروت

#### المذكرة التوضيحية

تنظم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالتعاون مع مركز جامعة نيويورك للتعاون الدولي ندوة افتراضية حول " سياسات الحماية الاجتماعية من منظور العدالة الاجتماعية " يوم 20 كانون الثاني/ يناير 2020 من الساعة 13 لغاية الساعة 15:00 بتوقيت بيروت.

#### 1- الخلفية

يشكل تحقيق العدالة الاجتماعية هدفاً رئيسياً تسعى الدول العربية إلى تحقيقه منذ سنوات بغية تطوير وتحسين مستوى عيش السكان في وضع نشهد فيه تفاقم في مستويات الفقر وانعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها؛ وارتفاع في معدلات البطالة، لا سيما في صفوف النساء والشباب؛ وتزايد العاملين في القطاع الموازي؛ والإقصاء الاجتماعي لشرائح واسعة من المجتمع؛ بالإضافة إلى الآثار المترتبة عن تغيير المناخ وعدم الاستقرار السياسي. وتفاقمت هذه التحديات مؤخراً مع تفاقم فجوة اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية على أثر جائحة كوفيد-19. في هذا السياق، اضحي تطوير نماذج تنمية جديدة وتطوير سياسات اقتصادية واجتماعية قادرة على معالجة غياب العدالة الاجتماعية بطريقة أفضل وأكثر نجاعة من أهم الأولويات في البلدان العربية.

تعمل الإسكوا بشكل وثيق مع المسؤولين الحكوميين ومؤسسات المجتمع المدني لبناء توافق في الآراء بشأن القيم والمبادئ والسياسات والمناهج والبرامج اللازمة لتحقيق العدالة الاجتماعية، مع التركيز على ركائزها الأربع أي المساواة والإنصاف والحقوق والمشاركة. كما تعمل الإسكوا على تعزيز الكفاءات التقنية والاستراتيجية الضرورية لتطوير وتنفيذ السياسات والبرامج الوطنية الهادفة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، وإرساء مبادئ المساواة بين الجنسين ودمجها في استراتيجيات وبرامج التنمية الوطنية.

وفي هذا الإطار، تنظم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالتعاون مع مركز جامعة نيويورك للتعاون الدولي ندوات افتراضية لتناقش بشكل وثيق مع المسؤولين الحكوميين في مختلف البلدان الأعضاء أهمية تطوير وتنفيذ سياسات وبرامج هادفة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، للتصدي إلى آثار جائحة كوفيد-19 وإرساء مبادئ المساواة بين الجنسين ودمجها في استراتيجيات وبرامج التنمية الوطنية. وتهدف هذه الندوات إلى الاطلاع على مجموعة من السياسات العامة وارتباطها بالعدالة الاجتماعية (سياسات الحماية الاجتماعية، سياسة الاجور سياسات الامن الغذائي والسياسات الضريبية...) ومناقشة كيفية مراجعتها وتطويرها لتحقيق العدالة الاجتماعية.

وتندرج هذه الندوات أيضا في إطار الجهود المبذولة لتنفيذ إعلان تونس حول العدالة الاجتماعية الذي اعتمده اللجنة الوزارية للإسكوا في دورتها الثامنة والعشرين (تونس، 15 - 18 أيلول / سبتمبر 2014) واستجابة لتوصيات لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها العاشرة (الرباط، 8 - 9 أيلول / سبتمبر 2015) والتي انبثق عنها إعداد دليل استرشادي حول إدماج مفاهيم العدالة الاجتماعية في خطط التنمية الوطنية والمحلية وتوفير البرامج اللازمة لبناء قدرات الدول الأعضاء وتدريبها على تطبيقه. ويستخدم هذا الدليل مجموعة من النماذج العملية، والمهارات، والأدوات الضرورية لصياغة سياسات تهدف لتحقيق العدالة الاجتماعية وتنفيذها وتمويلها وتقييمها.

تأتي الندوة الأولى لتناقش سياسات الحماية الاجتماعية من منظور العدالة الاجتماعية. وتحتل مسألة الحماية الاجتماعية مركزاً مهماً في السياسات الهادفة الى تحقيق العدالة الاجتماعية. وتعتبر الحماية الاجتماعية حقا من حقوق الإنسان التي نصت عليها العديد من الصكوك الحقوقية والمؤتمرات العالمية للتنمية، وصولاً الى خطة التنمية المستدامة التي أعطت موقعا مركزيا للحماية الاجتماعية في التوجهات التنموية عامة والاهداف والمقاصد المتعلقة بالفقر والصحة والمساواة بين الجنسين. وفي هذا الإطار ومع التحديات التي تواجهه البلدان العربية، اضحى من الضروري ارساء أنظمة حماية اجتماعية تراعي مفاهيم العدالة الاجتماعية. كذلك تلعب آليات الدعم دورا مهما في تقليص الفوارق بين الفئات الاجتماعية وتعتبر من الأدوات الجوهرية التي تستخدمها الدول لدى اتساع الفجوة بين مداخيل شرائح معينة من السكان وكلفة المعيشة وتعزيز العدالة الاجتماعية.

## 2- أهداف حلقة الحوار

ستعمل ندوة النقاش على تعميق المعرفة بمفهوم العدالة الاجتماعية والتعرّف على التحديات التي تواجه تطبيقها وسبل مواجهتها مع الأخذ في الاعتبار خصوصية الدول العربية السياسية والاجتماعية وظروفها الوطنية خاصة بعد جائحة كوفيد-19. وستتيح الندوة الفرصة لخبراء في التخطيط ووضع السياسات من المؤسسات الحكومية المختلفة على الاطلاع على سياسات الحماية الاجتماعية والدعم وارتباطها بالعدالة الاجتماعية ومناقشة الآليات التي يمكن استعمالها والإصلاحات التي يمكن وضعها للحصول على سياسات حماية اجتماعية تعزز العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية.

كما ستعرض هذه الندوات حزمة الأدوات والمعايير التي طورتها الإسكوا والتي يمكن الاستفادة منها لدمج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات والبرامج القطاعية. وسيتم أيضا تقديم أداة تقييم الثغرات في مدى توافق السياسات العامة مع العدالة الاجتماعية التي طرحتها الإسكوا مؤخرا.

## 3- المشاركون

تنظم الإسكوا و مركز جامعة نيويورك للتعاون الدولي حلقة الحوار الأولى بالتعاون والتنسيق الوثيق مع وزارت التضامن الاجتماعي في البلدان العربية. فسيشمل الحضور ممثل/ة من الوزارة للمشاركة وبهدف مضاعفة وتوسيع الاستفادة، تقترح الإسكوا أن ينضم إلى هذه الحلقة ممثل/ة من إحدى الوزارات التالية: التخطيط؛ أو الاقتصاد أو المالية. من الضروري أن يتوفر لدى المشاركين/ت مستوى جيد من المعرفة النظرية والعملية في مجال تطوير وتنفيذ السياسات والبرامج الاجتماعية على المستوى الوطني والمحلي والقدرة على اتخاذ القرار. وانطلاقا من ذلك، تستهدف حلقة النقاش الفئات التالية:

- ✓ المسؤولين الحكوميين المختصين بتطوير وتنفيذ وتمويل الخطط والسياسات والبرامج التنموية؛
- ✓ الاستشاريين المتخصصين العاملين في الوزارات وأجهزة الدولة الخدمائية؛
- ✓ الخبراء الحكوميين العاملين في المجالس الاقتصادية والاجتماعية.

#### 4 - تنظيم الأعمال والتفاصيل اللوجستية

ستعقد حلقة النقاش حول " سياسات الحماية الاجتماعية من منظور العدالة الاجتماعية " يوم 20 كانون الثاني/يناير 2021 بشكل افتراضي وعبر الإنترنت وتمتد كل حلقة لمدة ساعتين.

وتعتمد الحلقة اللغة العربية واللغة الانجليزية في العروض والمناقشات، وسيتم توفير خدمات الترجمة إلى العربية. كما تعتمد منهجية تفاعلية قائمة على الحوار وتبادل الآراء العلمية والعملية والتجارب بين مختلف الدول العربية. وسيتم تزويد جميع المشاركين بالرابط الخاص بالورشة قبل أسبوع من تاريخ انعقاده.

#### 5-المراسلات

لمزيد من المعلومات والاستفسارات، يرجى توجيه المراسلات إلى السيد رامي حماده، مجموعة العدالة بين الجنسين، السكان والتنمية المستدامة -اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الإسكوا)، هاتف: 1-978125-961 / فاكس: 961-1-981510، بريد إلكتروني: [hamadehr@un.org](mailto:hamadehr@un.org).